

## العولمة والأحداث الضاغطة

**تشغل** مسألة العولمة والنظام الدولي الجديد مكانا بارزا في الدراسات الاجتماعية التي ظهرت خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، وحاولت تشخيص الأوضاع المتردية في كثير من البلدان النامية، ابتغاء الاقتراب من أفضل البدائل التي يمكن أن تتاح في المستقبل لمواجهة التحديات والرهانات الجديدة. فعلى الرغم من أننا لانملك المستقبل ولانمسك بزمامه تماما، إلا أننا نمتلك جزئيا تشكيل جانب منه، إذا ما استطعنا تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركيته، وطورنا آليات التكيف الإيجابية والتأثير في الحركية الجارفة للعولمة المتعددة الأبعاد.

وإذا كنا نحن الجزائريون نشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا فإننا بدأنا بالفعل ندرك خطورة التردّي الذي لم نعره اهتماما كافيا منذ بداية التسعينات. فعلاوة عن اتساع نطاق الخلاف والولاءات الجزئية وتعدد المشكلات بمختلف أنواعها بدأ الرابضون معنا في أدنى الترتيب الكوني يتجاوزوننا، الأمر الذي يثير لدينا مخاوف عديدة في ظل الإختراق القوي للعولمة التي يتحكم في مساراتها الأقوياء الذين يعملون على تحديد دور وحركة شعوب البلدان النامية في مجرى الحياة والتاريخ. يبدو أنّ المعطيات المتوفرة حول مجتمعات أخرى (اليابان) تؤكد أنّ الأنظمة الوطنية المبدعة يمكن أن تتدمج في الاقتصاد العالمي بدون التضحية بشخصيتها.

أ.د إسماعيل قيرة

الجزائر والنظام  
العالمي الجديد

لذا يبدو من الملائم هنا أن نشير بأن الوقت قد حان لتجديد ذات الأمة وتحقيق طاقتها الفعالة، واستغلال إمكانياتها وقدرتها بطريقة عقلانية لولوج العشرية الثانية من القرن 21 ونحن أمة قوية تستطيع أن تواجه تحديات العولمة وضغوطات البنك العالمي ، ومؤسسات الاختراق التي تستخدمها الإمبريالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت محتوى جديدا للنظام الدولي الجديد الذي يقوم على الفلسفة الغربية والأمريكية ، فلسفة القوة التي تصنع الحق وتحميه ، وهي في الواقع فلسفة تعمل على تشكيل العالم بالطرائق الغربية من أجل تجسيد أطروحة : إن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد.

إن ما يؤلم الرابضون في قاع الهرم العالمي هو ذلك الصمت المطبق على شراسة وهمجية الإمبريالية الجديدة، وغياب هذا المفهوم في الاستخدامات الصحفية والسياسية والعلمية، فضلا عن أن إضعاف حركات اليسار، قد زاد من هيمنة اليمين الذي مهد إلى تفريخ الحركات الأصولية والانقسامية والتبعية.

أولا- الجزائر والنظام الدولي الجديد

إن المجتمع الدولي ، ومن خلال مسيرته التاريخية الطويلة ، قد استعان بمنهج توازن القوى كنظام وكوسيلة لتنظيم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي، لأنه رأى في ذلك البديل الأفضل لتجنب الفوضى والهيمنة العالمية . وإذا كان نظام توازن القوى لم يمنع وقوع تصادمات وحروب بين الأمم المختلفة ، فإن نظام الأحادية القطبية الذي يقوم على التحالف المركزي وتوافق آراء أعضائه وتوافقها ، مرشح لتكريس الظلم واللامساواة وتضخيم التوتر واتساع الهوة الاقتصادية والسوسيو-ثقافية التي تفصل بين الشمال والجنوب . وفي هذا السياق ، تؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن المجتمع الدولي يشهد منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن 20 تحولات عميقة بدءا من تفكك الاتحاد السوفياتي وانقسام تشيكوسلوفاكيا وتفكك الجمهوريات اليوغوسلافية واستعمار العراق وأفغانستان، ومحاولة تدمير الدولة الفلسطينية واتساع رقعة الصراعات إلى سيطرة أفكار وثقافة وتنظيم غربي لكل مظاهر الحياة، وذلك رغم بقاء جيوب تحاول أن تعبر عن استمرار ثقافة وإيديولوجية مازالت تشكل أمل الكثير من الشعوب للخروج من التخلف.

وإذا دققنا النظر في الكتابات التي تتناول هذه التحولات نجد أنها تلتقي في نقطتين أساسيتين، تدور أولهما حول تصور فوكوياما عن نهاية مرحلة تاريخية صعبة وبداية مرحلة أخرى تتسم بتفوق الثقافة الغربية وانتشار الثقافة الاستهلاكية، أما ثانيهما فتعتبر عن ما يسمى بنهاية التاريخ بوصفه تاريخا أي أنه نقطة النهاية لخط التطور الإيديولوجي ونقطة تعميم الديمقراطية الغربية الليبرالية تعميما شاملا بوصفها الشكل النهائي للحكم البشري .

وعلى الرغم من ربط فوكوياما مقولته عن نهاية التاريخ بخرافة الولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتلت العالم، ومحاولات المتحيزة لأمركة النظرية الماركسية ، وتسييس التاريخ ورؤيته ضمن المنظورات الحالة الراهنة فقط فإن الرأسمالية لا تزال مستمرة في تحقيق المزيد من الانتصارات على أنقاض المزيد من الضحايا ونهب الشعوب . إذا ،

والمجتمع الدولي وهو يشرف على نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين ويستعد للدخول إلى العشرية الثانية من القرن الواحد العشرين، فإن ملامحه الرئيسية تتمثل في مجموعة من العناصر مثل: ظاهرة الأحادية القطبية والوفاق الغربي الجديد، سيادة الإيديولوجية الرأسمالية في طبعها الأمريكية واستمرار صراع الشمال-الجنوب واستمرار النزعة القومية أو كثرة الحروب العرقية والحدودية واستمرار التطور التكنولوجي<sup>(1)</sup>، إلى جانب عودة النظام الامبريالي.

وهكذا يبدو جليا أن هذا المجتمع الدولي لما بعد الحرب الباردة سيكون بكل تأكيد مجتمعاً دولياً أحادي القطبية وسيطر عليه نظام قانوني واحد ونظام اقتصادي واحد، بمعنى سيادة النظام الرأسمالي العالمي بجوانبه القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية. إن هذه السيادة تستند إلى النظام الدولي الجديد الذي يعود الإعلان عنه إلى 1991/01/17 عندما بدأ هجوم دول الأطلسي وحلفائها على العراق بقيادة أمريكا. في هذه الآونة وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً قصيراً للشعب الأمريكي جاء فيه أن ساعة تحرير الكويت قد بدأت وأن نظاماً دولياً جديداً سيظهر بعد ذلك<sup>(2)</sup>. وبهذا الصدد، يشير برهان غليون في دراسة له أنه خلال حرب الخليج أعطى النكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة محتوىً جديداً للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على الفلسفة الغربية والأمريكية، فلسفة القوة، تلك القوة التي تصنع الحق وتحميه. وهذا ما يؤكد عصام الخفاجي حينما يقول: "تعولم العالم وانحلت الدولة الوطنية، في العالم الثالث على الأقل، فصار بوسع العالم ممثلاً بقطبه المهيمن، أن يصحح السياسات الداخلية بالقوة". وهذا ما حدث بالفعل عندما قامت أمريكا باستعمار شعوب عربية وإسلامية.

ومهما يكن من أمر اختلاف بين الدارسين حول تحديد سمات النظام الدولي الجديد الذي لا يزال في طور التشكل والتبلور، إلا أن الشيء الذي يبعث على القلق أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم يقصدون الإشارة إلى خصائص بنائية معينة بالذات مثل:

1. تعميم الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية. إن هذه الأخيرة محكوم عليها بالدخول إلى عالم، ما بعد الحداثة الذي ستكتسح فيه الديمقراطية والليبرالية كل أركان العالم، ويتقبل الجميع قوانين السوق بلا أدنى تحفظ، لأن تلك القوانين هي حقائق ونهايات طبيعية تسمح بإرضاء حاجتين أساسيتين عند الإنسان هما الحاجة إلى التقدير والإشباع المادي والاقتصادي.
2. احترام القانون الدولي المجسد بقرارات الأمم المتحدة.

<sup>1</sup> أعضاءان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول والتطور، والأشخاص، القسم الثاني ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص. 279.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 276.

3. فض المنازعات بالطرق السلمية والعمل الجماعي في إطار ما يعرف بالشرعية الدولية .

4. إن من يتحكم في الأمم المتحدة يستطيع أن يعطي لسياسته غطاء قانونيا شرعيا

5. الاعتماد على سياسة التحالف والتعاون لحماية المصالح الاقتصادية للمغرب

والإبقاء على تفوقه العسكري والإيديولوجي

6. نزع السلاح والرقابة على التسليح.

وفي السياق نفسه نشير إلى أن تعاضم تأثير الولايات المتحدة في السياسات الدولية وفي الأمم المتحدة، قد أدى إلى ظهور رهانات وتحديات جديدة مثل تزايد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول النامية من خلال آليات جديدة (كالتدخل باسم الأمم المتحدة أو الرقابة على الانتخابات العامة، وتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات المعارضة)، وتنامي أهمية القوة الاقتصادية في التوازنات الدولية، وإدارة الأزمات وليس حلها، الردع العسكري، الآليات الجديدة التي تستند إليها الإيديولوجية الجديدة لحقوق الإنسان، استعمال وسائل جديدة من أجل إقرار نماذج أفضل للحكم كقيلة بأن تحاسب لا من قبل الشعوب التي تدير شؤونها، وإنما من قبل هيئات خارجية جعل منها أداة شرعية تلجأ إليها الشعوب المضطهدة<sup>(1)</sup>. ولذا فإن القضية المهمة في مجال فهم موقع الجزائر في النظام الدولي الجديد لا بد أن ترتبط بمعايير واضحة كالأداء الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والثقافي، المشاركة في دفع مسيرة الثورة التقنية لأن من يبق خارجها يحكم على اقتصاده بالهرم واللافاعلية، وعلى مجتمعه بالتقهقر والانفجار. ومن المعايير الأخرى الأكثر استخداما في هذا المجال هو معيار الإنتاج التنافسي... الخ. ولكي نأخذ فكرة حقيقية عن موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي، يكفي أن نذكر أن قيمة صادرات البلدان العربية جميعا إذا استثنينا النفط لا تزيد عن قيمة صادرات فلندا التي تعد 5ملايين نسمة<sup>(2)</sup>. ومن المؤشرات العملية الأخرى التي تؤكد انتماء البلدان العربية إلى حضيرة الدول الرابضة في قاع النظام الدولي الجديد هو انخفاض نسبة السكان العاملين في نشاطات تنافسية.

وفي هذا الإطار تبين الشواهد الواقعية أن البلدان العربية تندرج ضمن فئة البلدان التي تعمل فيها نسبة متدنية في هذه النشاطات. وتتراوح هذه النسبة ما بين 10% و 15% وتصل أحيانا إلى 5% إذا ما طبقنا معايير صارمة. وإلى جانب هذا، فإن تخلف النسق المجتمعي العام كما يتمثل في مؤشرات الترددي الاقتصادي (المدبونية الخارجية، البطالة، التضخم، تدني المستويات المعيشية... الخ) واختلال النسق القيمي (تراجع قيم العمل والانتماء أمام قيم الكسب السريع واللامبالاة والأناانية) وتردي

<sup>1</sup>دحو جريال، "تقديم"، نقد مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 12، 1999، ص. 5-6

<sup>2</sup>برهان غليون الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة، المستقبل العربي العدد 232 جوان ص. 21-23.

الأوضاع الأمنية وتنامي النزعة السلطوية والتعقيد البيروقراطي، يزيد من إضعاف المكانة التفاوضية لأية دولة تعاني من مشكلات معقدة كما هو الحال في الجزائر . فعلاوة عن تناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي، تؤكد الشواهد الواقعية أنه من خلال التحولات التي طرأت على هذا البناء منذ 1990 يمكن رصد عدة حقائق أهمها، البداية الحقيقية للحقن الإيجاري للبرالية ودعوة الاستثمارات الأجنبية وصعود فئات أكولة، وحدث تماسك داخلي بين فئات متحركة - متنافرة الأصول والانتماء، لكن مصلحتها المشتركة جعلتها في مقدمة "الحاصدين" لعدد من الامتيازات المكشوفة التي جعلت الناس يفقدون الأمل في غد أفضل، متناسين بذلك الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ سيفضح ألك المتسلقين والانتهازيين والحاقدين وسيثبت سيرورة التحول نحو غد أفضل تشكله قوى تؤمن بالتقدم والحرية والموضوعية والعلم وتنبذ التضليل والتجهيل والتعمية .وليس سرا أن هؤلاء المضللين والمتحكمين قد تساقط بعضهم والبعض الآخر ينتظر دوره أمام المد الواسع للدمقرطة والمعرفة التي تشكل أساس الألفية الثالثة. لهذا يبدو واضحا أن تحسين الأداء الجزائري يحتاج إلى إصلاحات سريعة وجذرية في مختلف الميادين، على اعتبار أن مستقبل المجتمعات أصبح مرتبطا بالأداء الاقتصادي للنظم وبقدرتها على المناورة الدولية وبلورة استجابة صحيحة وناجعة للتحديات العالمية التي بدأت تبرز منذ أكثر من عقدين في ضوء تنمية مستقلة متمحورة على الذات<sup>(1)</sup> . وهي تنمية تستهدف نفي التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي ومن ثم تتيح لنا المشاركة الفعالة في التحولات العالمية والتأثير بصورة إيجابية في تشكيلات النظام الدولي الجديد الذي يريد مهندسوه تركنا خارجا بواسطة آليات البنك العالمي والمنظمة الدولية للتجارة و صندوق النقد الدولي، فضلا عن ظهور أشكال جديدة من الهيمنة والتبعية في ظل السيل الجارف للعولمة القائمة هي الأخرى على التطور التقني وابتكار ميكانيزمات للتدخل ونهب ثروات شعوب الجنوب التي مازالت تتأى تحت وطأة الأنظمة السائدة المدعومة بالدوائر الأجنبية المستفيدة من استمرار تردي أوضاع البلدان النامية .

ومما يزيد في تخلفنا عن الركب تلك التناقضات العاصفة بالبناء الاجتماعي والتكريس الفوقي للأطروحة القائلة بأن التغييرات الحاسمة في هذا البناء لم تتم بشكل تلقائي، وإنما اتخذت طابع الإضافات المصطنعة التي هيأت التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع متردي على مختلف الأصعدة. ومع أن هذا التردي يقدم صورة قائمة للواقع، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن، وهي حلول يملئها الحقن الإيجاري للبرالية الجديدة القائلة بالخصوصية وتدمير القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية. إن سقوط الاقتصاد الجزائري في قبضة النظام الرأسمالي الذي شرع في تحويله إلى اقتصاد هش يتكيف مع اقتصاد الأقوياء المنتصرين الذين أطاحوا بالمعسكر

<sup>1</sup> رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص.56.

الاشتراكي والدول التقدمية في عالم الجنوب. وكلنا يعلم أن هذه الدول تدفع اليوم ثمن مناهضتها للإمبريالية ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وما يجري اليوم في الجزائر واستعمار العراق إلا أمثلة قليلة عن هذا المنحى الاستعماري الجديد الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التنموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات الرأسمالية المنتصرة التي تجسد في الحاضر أفضل العوالم الممكنة وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي. وتتكون هذه الوصفات من آليات الليبرالية الجديدة المتحورة حول الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة، العولمة. ولئن كانت هذه الوصفات قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية قد أدت إلى نتائج مروعة، تتمثل على الخصوص في ارتفاع معدلات البطالة وتنامي عملية التهميش، وتزايد عدد العمال المسرحين والفقراء والمهمشين إلى جانب غلاء المعيشة، انهيار الطبقة الوسطى، تعقد المشكلات الاجتماعية، تصاعد موجة العنف والانقسامات الداخلية. كل هذه الانتكاسات تتم في بيئة اجتماعية غير مستقرة تتحكم فيها جماعات أكولة ومتريفة تمقت العلم والحقيقة وتهوى سياسة الكواليس والضرب من الخلف، وتعيش على سياسة "التخلط" وتأزيم الوضع كلما لاحت هناك في الأفق بارقة أمل. إنهم اعتادوا "الهدف" وترويج الإشاعات وتدعيم التضليل والتعمية وحجب المسائل التي تتصل بالمصالح الحقيقية، وخلق آليات المحسوبة والرشوة. ولا غضاضة في وصفهم لهذه الآليات بفيثامينات الحياة.

وإذا كان الفساد يعني إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فإن تجسدهات تبدو جلية في آليتين هما، آلية دفع الرشوة والعمولة لتسهيل الأمور لأشخاص معينين، وآلية الرشوة المقنعة أو العينية التي تتمثل في نهب المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. ولعل ما تكشف عنه الصحافة يوميا من وقائع الفساد وما يتداوله الجميع في مجالسهم يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. وليس هنا مجال مناقشة أنواع الفساد وتداعياته، وإنما حسينا أن نشير إلى أنه يؤثر في نسيج المجتمع وسلوكيات الأفراد وقيمهم وطريقة أداء الاقتصاد. وفي هذا السياق يفقد القانون هيئته في المجتمع، لأن المفسدين يستطيعون تعطيل القانون واستخدامه حسب مصالحهم. وليس من المستغرب هنا أن يفقد المواطن العادي ثقته في هيبة القانون الذي تتكرر اختراقاته على مرأى ومسمع الجميع. وفي هذه الحالة تحنل لدى الناس معايير الصواب والخطأ، ومعايير التقييم والالتزام بحيث يصبح كسر القوانين والتملص من المسؤولية مظهرا شائعا للسلوك.

كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يزداد الركود وفقدان القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية، فضلا عن تسارع وتيرة التبعية للدوائر المهيمنة والموجهة للنظام الدولي الجديد. ومما يزيد في مخاوفنا هو استمرار وضعنا المتدني في هذا النظام وتهميشنا وإذكاء نار الفتنة بين جماعات المجتمع الواحد. فبعد المعادة الصريحة والعلانية

للنظام الرأسمالي وآلياته التوسعية، أصبحت الجزائر اليوم من أكثر البلدان النامية اختراقاً من طرف الغزو الليبرالي:

1. الاتجاه نحو الخصخصة وإعادة الهيكلة وتسريح العمال
2. حرية الأسواق ونشر ثقافة السوق وتعدد أنماط التبعية
3. التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية تابعة
4. حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية
5. تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية، حيث ارتبط الانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي إلى بعض التجسيدات لسوء التوزيع في الثروات والدخول.

هذه التراجعات وغيرها من الانتكاسات كانت هي الحصيلة الأولية لاستيعاب اقتصادنا في النظام الرأسمالي العالمي الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أوضاعنا والبدء بتقييم واقعي للإمكانيات المتوفرة وتطوير إستراتيجية متكاملة تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا مغادرة قاع النظام العالمي وتجاوز أوضاعنا المتردية وتشكيل مستقبلنا بأيدينا. وحيننا نحاول تشكيل هذا المستقبل فإن علينا أن ندرك منذ الآن أنه سيكون ثمرة ما نفعله أو لا نفعله منذ الآن. وما تشكيل المستقبل سوى الطلقة الأولى في معركة طويلة مريرة لفك الحصار الغربي<sup>(1)</sup> حول تحديد مساراتنا المستقبلية. ويقتضي ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل وتخطيط التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحشد كل الموارد وإمكانيات المتاحة لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية الشاملة. بهذه الاستجابة الرشيدة يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتطور وأن يحقق نتائج مذهلة كتبوء مكانته في عالم يقوم على المنافسة والتقنية والعقلنة والتكتلات الاقتصادية. ومن هنا بات جلياً أنه من الصعوبة بمكان بقاء الوطن العربي خارج التكتلات الإقليمية والعربية، على اعتبار أن الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبناء التكامل الاقتصادي العربي هو أساس التعامل الكفء مع النظام العالمي الجديد، كما أن التكتل العربي سوف يقوي الموقف التفاوضي للبلدان العربية ويمكنها من المساهمة الفعالة في الاقتصاد العالمي والتأثير على تشكيلات النظام الدولي الجديد.

وإذا كانت هذه الطروحات هي مجرد اقتراحات تكرر ترديدها بطرق مختلفة وفي مناسبات عديدة ولم تلق طريقها إلى التنفيذ، فإننا بحاجة ماسة إلى مداخل نظرية جديدة، ووسائل جديدة لتحليل البناء الاجتماعي تحليلاً يكشف عما فيه من صور الاستغلال والسيطرة والنفوذ، وفهم طبيعة الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية، حتى يتسنى لشعوب البلدان العربية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

<sup>1</sup> محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشرف المستقبل "نظرة تقييمية"، علم الفكر، المجلد 18 العدد 4، 1988، ص 51.

ولعلي أستطيع في ضوء ما سبق أن أطرح التساؤلات التالية:- ماذا سيفعل السياسيون والباحثون العرب: هل سيستمرون في اتجاهاتهم القديمة، أم هل سنرى ميلاد فعل سياسي فعال ومعبر عن تطلعات مختلف فئات وشرائح المجتمع، ونظرية جديدة تقوم على تعرية البناء الاجتماعي بما ينطوي عليه من مشكلات ومثالب، وتسعى إلى التعبير عن واقع الفئات المطحونة التي تخضع لشتى صور المحاصرة والتهميش. هل لمنظري التنمية الوعي السياسي والإيمان لمواجهة تحديات العالم العربي وإعادة دراسة مشاكله والبدء في التفكير من جديد؟. ماذا بقي لنا أن نفعل في الوقت المتبقي قبل أن نجد أنفسنا خارج الترتيب الكوني للأمم؟.

ثانيا- النظام الدولي الجديد ومهمشو الغد

تقاس التغييرات في مجالات العلم الاجتماعي بالإطار المفاهيمي وقدرته على معالجة ظواهر محددة من الواقع، على اعتبار أن المتنبع لتراث علم من العلوم يلاحظ أن مفاهيمه الأساسية قد ظهرت بصورة متفرقة لكنها عندما سجلت تحولات واضحة في مساره تبلورت وأصبحت تشكل أنساقا معرفية تتحدى التقليد السائد، وتوجه اهتمام الدارسين نحو قضايا جديدة ترتبط بالواقع المعاش. ولعل أوضح مثال على ذلك ما حدث في مجال التنمية خلال العشريات الثلاث الماضية من تحولات في التصورات النظرية والتوجهات السياسية، نتيجة لما طرحه ظهور مفاهيم جديدة، من أفكار وقضايا لا يزال صداها يتردد في كل مناقشة لمسائل التنمية في البلدان النامية. ولقد أثارت هذه المفاهيم (التحديث، الانطلاق الاقتصادي، النظام العالمي الرأسمالي، التبعية، الهامشية، التبادل غير المتكافئ) حوارا نظريا وتسابقا اميريقيا لاختبار مضامينها ومقارنة الفرضيات المشتقة منها بالفرضيات المشتقة من النظريات القديمة. بيد أن التطورات الحديثة قد أفرزت مسائل جديدة وطرحت مفاهيم بديلة تتدرج ضمن المسعى العام للنظام الدولي الجديد الهادف إلى تمطيط المجتمعات وفق الرؤية الغربية فكرا وممارسة. نحن، إذا، أمام قضية جديرة بالتأمل وهي السيطرة على أجندة الأحداث، حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة التوجيه الأحادي للفعل والسلوك العالمي. فمنذ مدة قصيرة أرغمونا المهيمنون على الانهماك في الاهتمام بمسائل أرادوها أن تكون في مقدمة الأحداث، وهي المخدرات، السيدا وأنفلونزا الخنازير. واليوم يروجون للعولمة والنظام الدولي الجديد، وغدا سي طرحون، لا محال، موضوعات أخرى تلهينا بعض الشيء عن الالتفات إلى مشكلاتنا الحقيقية التي يحاولون طمسها وإيهامنا بأن مشاريعنا التنموية قد فشلت، وأن الغرب قد وجد الحل في تطبيق وصفت الليبرالية الجديدة التي يحاول روادها تقديم نموذج يكفل استمرار تراكم التخلف في الجنوب واستمرار التقدم في الشمال. ولئن كان هذا النموذج يقوم على تعميم الديمقراطية الليبرالية، فإن أنصاره يعتمدون في الترويج له على القوة العسكرية للمجتمع الأمريكي التعددي-الديناميكي، والقدرة على العمل الجماعي البياني المتناسق. وغير خاف أن هذا المنحى الاستعماري الجديد قد أفرز أشكالا جديدة من الاستغلال والنهب وتعميق التبعية والتخلف.



ورغم قناعاتي الراسخة بأن المسيطرين اليوم هم المسيطرون غدا فإنني أتطلع كبقية المواطنين البسطاء إلى رؤية قوى اجتماعية جديدة تؤمن بأن العلم هو أساس التقدم، وتعمل على تحقيق العدل والمساواة، وإنهاء حالة التبعية لنظام قام وتطور وهيمن في ظل آليات الاستغلال والقهر والاضطهاد. ولذا قد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن تصدع النظم العربية واتساع نطاق الفقر سيفضي لا محال إلى مزيد من الانتكاسات والتدهور الذي سيدخل عددا من البلدان العربية في صراعات محلية مفتوحة ومواجهات حدودية عنيفة. وليس من قبيل المصادفة أن تتزايد بؤر التوتر الساخن، سواء بين الأقطار العربية نفسها أو مع البلدان المجاورة. ناهيك عن تنامي نفوذ حركات الإسلام السياسي وتزايد مخاطر التفتت العرقي والديني، إلى جانب تزايد الاختراق الدولي والإقليمي والتصدع الحاد في بنية النظام العربي القائم. ولهذا لم يعد مستغربا حين نعلم أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 10% من إجمالي تجارتها الخارجية، في حين أن 90% من التجارة الخارجية للبلدان العربية تتم مع الكتل الاقتصادية العالمية، وبالذات مع الكتلة الرأسمالية الصناعية. والأدهى من هذا أو ذلك أن حجم التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي لا تتجاوز 1%<sup>(1)</sup>. وكان من الطبيعي والحال هذه أن يتزايد العجز الغذائي العربي. فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي هو واحد من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ نحو 3% . وغير خاف أن هذا النمو يستتبع زيادة في الاستهلاك الغذائي بمعدل 5% سنويا، على حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر إلى بمعدل 2% سنويا، الأمر الذي يتطلب تخصيص قدر كبير جدا من الموارد الاقتصادية لاستيراد الغذاء. إن وقوع الجزائر في فخ الإرهاب والفساد ووصول نمط التنمية فيها إلى أفقه المسدود وتردي أوضاعها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، جعلها تفقد مكانتها الإقليمية والعالمية وتتوقع في دائرة جهنمية من العنف والخلافات والفساد الذي عطل إمكانيات وقدرات البلد وأفق المواطن ثقته في غد أفضل. إن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا هو تعميق واقع احتواء الجزائر في النظام العالمي الجديد، وما يترتب عنه من مزيد من التشويه لاقتصادها وخلق الأزمات الدائمة التي يتحكم فيها الأقوياء المنتصرون الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية. وكلنا يعلم ماذا يحدث اليوم في الجزائر بسبب وقوفها بالأمس القريب ضد الإمبريالية، ودفاعها عن الشعوب المظلومة .

من هذا المنطلق فإن كل الشواهد المتوفرة عن البلدان العربية ومنها الجزائر، تؤكد طروحات سمير أمين والتي مفادها أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد، كما أن البلدان النامية هي بصورة عامة تتدرج ضمن

<sup>1</sup> وفاق المدني، برامج الإصلاح الهيكلي في المغرب العربي، شؤون الأوسط، السنة 9، العدد 87، سبتمبر 1999، ص. 73-75

الفئة المهمشة في النظام العالمي، وهذا يعني أن وزنها يساوي صفرا في هذا النظام<sup>(1)</sup>. ومما يدعم ويؤكد هذا الطرح هو ضعف الصناعة التنافسية الجزائرية في الأسواق العالمية والأداء الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والثقافي، فضلا عن انتشار الفساد وتداعياته الخطيرة. لهذا يبدو جليا أن الحكومات المتعاقبة لن تخرج عن إطار الترميمات والإنجازات الهزيلة التي تزيد من تراكم تناقضات البناء الاجتماعي وتعريضه للانفجار والصراعات والأزمات الدائمة. ومن ثم يصبح من الضروري لتجنب هذا المآل الكارثي أن تنصب الجهود على التغيير الجذري للنظام في ضوء مبدأ التداول السلمي للسلطة ومحاولة تنمية الإستراتيجية فعالة ومعقنة لمواكبة عالم المعرفة والإنتاج السريع. ولسان حال هذه الإستراتيجية يقول: أنتم فشلتتم وأغرقتم البلاد في دوامة من الفساد والعنف، فافسحوا الطريق أمام الجيل الجديد لإنقاذ ما تبقى وإعادة هياكله ومكانة الجزائر في كل مناحي الحياة. وغير خاف أن هذا الجيل يؤمن بأن العلم هو أساس التقدم، ويعمل لولوج عالم التكنولوجيات الجديدة لمواكبة التحول المعولم وتجاوز الصراعات القبلية والعشائرية "وشعوذات" الفاتحين الجدد.

بعض مؤشرات الانفراج آخذة في التشكل، لكن الفئات والدوائر المتربصة بلبنة وأفغنة الجزائر مازالت تعمل على تأزيم الواقع الاجتماعي وخلق حالة انكسار في معادلات التاريخ الجزائري وخلخلة تماسك مجتمع عرف بقدرته على التحول والتطور والتكيف ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وإذا كنا نحن الآن نربض في أدنى الترتيب الكوني، فإن إدراكنا ووعينا بما آل إليه وضعنا سيحفزنا لتجاوز الخلافات والصراعات للعمل معا ومواجهة الأخطار المحدقة بنا. وهنا يحضرني المثل البرازيلي القائل: عندما نحلم وحدنا فسوف لن يكون هناك سوى حلم، ولكن عندما نحلم معا فسيكون ذلك بداية الواقع الحقيقي.

ثالثا: العولمة والنظام الدولي الجديد: الرهانات والتحديات الجديدة

تؤكد المؤشرات الأولى أن بداية هذا القرن الواحد والعشرين تتجاوزه نظرتان مهممتان ومعولمتان، أفرزتهما العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، وهما النظرة التي تقوم على تحرير الاقتصاد والتدويل وإزالة الحواجز، والأخرى تدعو إلى التكتل بمختلف أشكاله. ويرافق هذا التحول الاستراتيجي في الطروحات النظرية والعملية صعود تيار جارف يوظف مقولة الصراع كآلية للتعامل مع التحولات المعولمة والاقتراب أكثر من فهم الحقيقة المحلية.

ومع استمرار الهيمنة الرأسمالية في ضوء حضارة التتميط التي تسعى العولمة لفرضها، يقدم المنتصرون نموذجا لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل<sup>(2)</sup>. ومما لاشك فيه أن هذا المنحى الجديد الذي

<sup>1</sup>سمير أمين: موقع الوطن العربي في النظام العالمي، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 201، نوفمبر 1995، ص 16.

<sup>2</sup>هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية (ترجمة عدنان علي ومراجعة رمزي زكي) عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1988، ص 12.

يقوم على مبدأ مجتمع الخمس الثري وأربعة أخماس الفقراء ومقولة برجينسكي TITTY TAINMENT<sup>(1)</sup>، قد أفرز أشكالا جديدة من الاستغلال والنهب وتعميق التبعية والتخلف، الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات تنموية لتجنب المآل الكارثي الذي تخططه الدوائر الاستعمارية للبلدان العربية وفي مقدمتها الجزائر التي نادت في السبعينات من القرن العشرين بضرورة خلق نظام دولي جديد يقوم على التعاون وتبادل المصالح والمساواة

ورغم تآكل البدائل التي انتهجتها هذه البلدان خلال السنوات الماضية، إلا أنها مضطرة للمرور من جديد عبر خيار من الخيارات الثلاثة المتاحة أمامها، وهي خيار التنمية الشاملة المعتمدة على الذات، والقائمة على القطاع العام كقطاع رائد يلبى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وخيار الاندراج في النسق الرأسمالي العالمي وتطبيق صفات الليبرالية الجديدة. أما الخيار التوفيقي فينطلق من مقولات التنمية المستقلة، الاعتماد المتبادل، التراكم المحلي لرأس المال، تطوير القدرة التقنية... الخ

ورغم أن الجزائر قد جربت البديل الأول وهي بصدد تجريب البديل الثاني، إلا أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها هنا هي أن الاستراتيجية التنموية المتمحورة على الذات، التحرر الاقتصادي والسياسي، التحكم في الموارد الوطنية، التصدي لمخططات الصهيونية والتوسع الكوني للرأسمالية هي البديل الأنسب للإسماك بخصوصيات وتعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي والطبقي، ومواجهة التحديات والرهانات الجديدة

وهكذا وضمن هذا المنظور يؤكد فريق من الباحثين على ضرورة تحديد معالم استراتيجية عربية للتقدم الاقتصادي- الاجتماعي، ويؤكد فريق آخر على شروط التكيف لأوضاع القرن الواحد والعشرين، في حين يقر فريق ثالث أهمية إنشاء كتلة اقتصادية واحدة لمواجهة عالم التكتلات الذي لا يرحم الضعفاء . لهذا يعتقد الكثير من الباحثين أن أية دولة عربية بمفردها لا يمكنها مواجهة إفرازات العولمة والتأسيس الجاري لنظام دولي جديد يقوم على الهيمنة والاستغلال. وفي هذا السياق، ظهرت العديد من الدراسات التي تتوقع استمرار الوضع العربي المتردي وتفاقم الأنظمة القائمة على المستويين الاجتماعي والسياسي ودخولها طور الهرم والتحلل، وتزايد وتيرة الصراعات والانفجارات الاجتماعية. وفي المقابل تؤكد دراسات أخرى على استقرار الأوضاع العربية وتحقيق تنمية حقيقية تمكن من العودة الجماعية إلى مسرح الأحداث. وإن كنت أميل إلى رؤية المستقبل العربي يتردى أكثر مما هو عليه، فإن هذا لا يعني أن المجتمع العربي قد بلغ مرحلة الانهيار أو على حد تعبير غولدنر أن الأزمة لا تعني أن المريض سوف يموت، لكن المؤشرات الواقعية توحي بانطواء الأنظمة العربية على تناقضات حادة أربكت دواليبها وعرضتها لتغيرات شاقة

<sup>1</sup>تسمخت=تسليمة مخدرة وتغذية فائضة عن حاجات الخمس الثري.

ومرهقة<sup>(1)</sup> وقد تعصف بها أو تعرضها لخطر التدمير الذاتي والانقسام والصراع إذا ما أدركت في الوقت المناسب أهمية تطوير استراتيجية عربية تقوم على العمل المشترك والتعاون في كل المجالات، وتشجيع التكتلات الجهوية والعربية . ولا غرو أن هذا المنحى سيمكن العرب من تجاوز أوضاعهم المتردية وتشكيل مستقبلهم بأيديهم والتحكم في الرهانات والتحديات الجديدة والتأثير الفعال في الأحداث الجهوية والعالمية .ومن ثم يحق لنا أن نقول مع بريخت: "انتبهوا...إن البطن الذي أنجب الوحش لا يزال شديد الخصوبة"<sup>(2)</sup>.

(1) دايفيد ميلر، أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق (ترجمة إبراهيم العريس)، نيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2007، ص 101-107.

(2) فرانسوا ميسان، شبكة كارلايل: ممول الحروب الأمريكية (ترجمة محمد التبر)، نيسان، للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2007، ص 7-15.